

Distr.: General
14 April 2025
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2025

10-13 حزيران/يونيه 2025

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت *

بيان وظائف وهيئات الرقابة المستقلة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة

موجز

وفقا لقرار المجلس التنفيذي 21/2022، يُقدّم هذا المرفق موجزا مقتضبا ومستكملا لوظائف وهيئات الرقابة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). ويتبع المرفق نموذجا موحدًا وافق عليه مكتب المجلس التنفيذي بعد مناقشته مع المكاتب المعنية في كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/ICEF/2025/11

050525 280425 25-06059 (A)



أولاً - معلومات أساسية

1 - الغرض من هذا المرفق هو تقديم لمحة عن وظائف الرقابة في اليونيسف. ويمكن الاطلاع على أفكار متعمقة بشأن النتائج التي حققتها مكاتب الرقابة بالرجوع إلى التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي من الوظائف والمكاتب المستقلة، وإلى التقارير السنوية للكيانات المقدمة من قبل رؤسائها، التي يلحق بها هذا المرفق.

ثانياً - مراجعة الحسابات والتحقيقات

ألف - الولاية والغرض ومتطلبات الإبلاغ والشراكات

2 - يقدم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ("المكتب") ضمانات وخدمات تحقيق واستشارة مستقلة وموضوعية، وذلك من خلال عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في المقام الأول. وقد حُدث ميثاقه وأقر آخر مرة في حزيران/يونيه 2021.

3 - ويقوم المكتب بعمليات المراجعة الداخلية لحسابات مكاتب اليونيسف وأنشطتها على أساس المخاطر. ويختار المكتب أعمال المراجعة الداخلية للحسابات والأعمال الاستشارية عن طريق عملياته السنوية لتخطيط العمل. وتقيم خطة العمل، التي تُحدَّث في منتصف السنة، المخاطر الأهم والمخاطر الناشئة التي تتهدد المنظمة، وتحدد المخاطر التي تستدعي أن يستعرضها المكتب في إطار مظروف موارده. ويوافق المدير التنفيذي على خطة العمل.

4 - ويقدم المكتب أيضاً خدمات استشارية يتمثل الهدف منها في تقديم التوجيه بشأن التحسينات التنظيمية وأنشطة تنفيذية أخرى. وتقدم جميع تقارير المراجعة الداخلية إلى المدير التنفيذي، وتتاح بعدئذٍ للجمهور على الموقع الشبكي لليونيسف وفقاً لقرار المجلس التنفيذي 13/2012.

5 - ويجري المكتب تحقيقات لفحص وتحديد مدى صحة جميع الادعاءات الواردة عن ممارسات فاسدة واحتمالية وإدعاءات سوء السلوك التي تمس موظفي اليونيسف وخبرائها الاستشاريين وأفرادها من غير الموظفين والمؤسسات المتعاقدة معها وشركائها في التنفيذ. وتغطي التحقيقات جميع أشكال سوء السلوك، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الاحتيال والفساد والمضايقة في مكان العمل والتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيان وإساءة استخدام السلطة.

6 - وبناء على السلطة المفوضة من المدير التنفيذي، تُقدم التقارير عن التحقيقات الفردية المتعلقة بموظفي اليونيسف إلى نائب المدير التنفيذي للشؤون الإدارية للفصل فيها. وتقدم التقارير عن التحقيقات المتعلقة بالأفراد من غير موظفي اليونيسف وبالمؤسسات المتعاقدة معها وشركائها في التنفيذ إلى رئيس المكتب المعني أو غيره من المكاتب المناسبة لاتخاذ إجراءات بشأنها. ولا تُتاح التقارير عن التحقيقات للجمهور.

7 - ويقدم المكتب تقريراً سنوياً إلى المجلس التنفيذي يورد فيه رأياً سنوياً بشأن فعالية نظم اليونيسف للحوكمة، وإدارة المخاطر والرقابة ويوجز فيه النتائج التي توصل إليها من عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات.

8 - وبالإضافة إلى ميثاقه، يُكفل استقلال المكتب من خلال التسلسل الإداري المستقل الذي يربطه مباشرة بالمدير التنفيذي، ومن خلال تقديم تقارير مستقلة إلى المجلس التنفيذي عن نتائج المكتب وأنشطته.

9 - ويعمل المكتب مع مقدمي خدمات الضمان والرقابة الآخرين (بما في ذلك مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة) لزيادة قيمة أعمال الرقابة بالنسبة للمدير التنفيذي والمجلس التنفيذي إلى أقصى حد ممكن. ويتواصل المكتب أيضا مع وحدات الرقابة الأخرى في الأمم المتحدة، ومع الدول الأعضاء إذا اقتضى الأمر. ويتعاون المكتب على نحو وثيق مع المكاتب الأخرى داخل اليونيسف، ولا سيما المكاتب التي تتدرج هي أيضا ضمن إطار المنظمة للنزاهة (مثل مكتب الأخلاقيات، وشعبة الموارد البشرية وفريق الثقافة والتنوع).

10 - ويقدم المكتب تقارير عن نتائجه وأنشطته إلى اللجنة الاستشارية المستقلة والخارجية للمراجعة⁽¹⁾ ويخضع أيضا لتقييمات خارجية ومستقلة للنوعية، مرة كل خمس سنوات في العادة؛ ونتائج هذه الاستعراضات متاحة على الإنترنت. ويقوم المكتب بعمله وفقا للمعايير المهنية المنطبقة، بما في ذلك المعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين والمبادئ والتوجيهات الموحدة للتحقيقات.

باء - الهيكل

11 - يرأس المكتب مدير له نائب معني بمراجعة الحسابات ونائب آخر معني بالتحقيقات. ولدى قسم مراجعة الحسابات أربعة رؤساء يقود كل منهم فريقا من مراجعي الحسابات. ولدى قسم التحقيقات ثلاثة رؤساء يقود اثنان منهم فريقين للتحقيقات، ويقود الثالث وحدة الاستراتيجية وتلقي الحالات والتحليل. وفي نهاية عام 2024، كان لدى المكتب 63 وظيفة مآذون بها، منها 42 وظيفة في نيويورك، و 11 وظيفة في بودابست، و 10 وظائف في نيروبي. وفي عام 2024، بلغت ميزانية المكتب 16,1 مليون دولار.

ثالثا - الأخلاقيات

ألف - الولاية والغرض ومتطلبات الإبلاغ والشراكات

12 - أنشئ مكتب الأخلاقيات في اليونيسف في كانون الأول/ديسمبر 2007 بناء على نشرة الأمين العام بشأن أعمال الأخلاقيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة: الأجهزة والبرامج ذات الإدارة المستقلة، وذلك لكفالة تحلي الموظفين بأعلى معايير الأخلاقيات والنزاهة. ويعمل مكتب الأخلاقيات على "غرس وتنشئة ثقافة للأخلاقيات والنزاهة والمساءلة، وبالتالي تعزيز الثقة في الأمم المتحدة ومصداقيتها على الصعيدين الداخلي والخارجي" (ST/SGB/2007/11).

13 - وفيما يلي المهام المنوطة بمكتب الأخلاقيات في اليونيسف:

(أ) مدّ الإدارة بالتوجيه والدعم السياساتي في مجال وضع معايير الأخلاقيات، وذلك باستعراض سياسات المنظمة وإجراءاتها ومعاييرها وممارساتها وإسداء المشورة في هذا الصدد بما يعزز أعلى معايير

(1) اللجنة الاستشارية لمراجعة حسابات اليونيسف هي هيئة استشارية مستقلة، بدون صلاحيات إدارية أو مسؤوليات تنفيذية، وتقدم المشورة للمدير التنفيذي (وتبلغ المجلس التنفيذي من خلال تقريرها السنوي) وفقاً لميثاقها الذي وافقت عليه المديرية التنفيذية لليونيسف في 17 آذار/مارس 2020. وتقدم اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات المشورة إلى المدير التنفيذي بشأن المسائل المتعلقة بالرقابة على وظائف مراجعة الحسابات والتحقيقات والأخلاقيات والتقييم. وتتألف اللجنة من ستة أعضاء يعملون على أساس تطوعي وهم مستقلون عن اليونيسف ومجلسها التنفيذي.

الأخلاقيات والنزاهة وينهض بها حسبما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ومعايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية، والنظامان الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، والأوامر التوجيهية الصادرة عن اليونسيف؛ (ب) توعية الموظفين، من خلال التدريب والتثقيف وغيرهما من وسائل التوعية، بقيم الأمم المتحدة وبمعايير السلوك المتوقعة فيها وبإجراءاتها؛

(ج) تقديم المشورة والتوجيه على أساس السرية بشأن مسائل الأخلاقيات إلى الموظفين والإدارة، بناء على طلبهم، لمساعدتهم على الالتزام بأعلى معايير الأخلاقيات في أداء واجباتهم وعلى اتخاذ قرارات تخدم مصالح اليونسيف الفضلى؛

(د) تنفيذ برنامج تضارب المصالح وإقرارات الذمة المالية الذي يساعد الموظفين على التعرف على حالات تضارب المصالح والمخاطر المؤسسية التي قد تنشأ عن علاقاتهم الشخصية أو مصالحهم المالية أو أنشطتهم الخارجية، وعلى كيفية التصرف بشأنها؛

(هـ) تلقّي وفحص مزاعم الانتقام التي يرفعها موظفو اليونسيف زاعمين تعرّضهم لأفعال ضارة أو لتهديد بهذه الأفعال نتيجة مشاركتهم بحسن نية في "أنشطة مشمولة بالحماية" منها الإبلاغ عن سوء سلوك أو التعاون مع تحقيق أو نشاط رقابي آخر أو عملية تدقيق أخرى، وفقا لأحكام سياسة اليونسيف بشأن حماية المبلغين عن المخالفات من الانتقام؛

(و) المساهمة في اتباع نهج متسقة حيال مسائل الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة بتعزيز التعاون مع فريق الأمم المتحدة للأخلاقيات، وشبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف وغيرها من منظمات التعاون.

14 - ويقدم مدير مكتب الأخلاقيات تقريراً سنوياً عن أعمال مكتب الأخلاقيات إلى المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي. وينص البند 3-1-3 من ميثاق اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات على أن تقدم هذه اللجنة المشورة إلى المدير التنفيذي بشأن السياسات والنظم المتعلقة بالأخلاقيات والنزاهة، بما في ذلك تسليط الضوء على المسائل التي تحتاج إلى زيادة تمحيص تقارير مكتب الأخلاقيات فيها وردود الإدارة بصددّها.

15 - ويعمل مكتب الأخلاقيات في إطار نشرة الأمين العام بشأن أعمال الأخلاقيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة: الأجهزة والبرامج ذات الإدارة المستقلة (ST/SGB/2007/11)، التي تؤكد أن "الاستقلالية والالتزام الحياد والسرية هي شروط مسبقة جوهرية لأداء وعمل مكتب الأخلاقيات في جهاز أو برنامج ذي إدارة مستقلة تابع للأمم المتحدة، ويجب أن تُحترم احتراماً تاماً".

16 - وتمشياً مع نموذج خطوط الدفاع الثلاثة في إدارة المخاطر والرقابة والمساءلة الذي أصدره معهد المدققين الداخليين ليكون إطاراً مرجعياً لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، يُشير التقرير عن نظام المساءلة في اليونسيف (E/ICEF/2022/24) إلى مكتب الأخلاقيات، عند قيامه ببعض مهام خط الدفاع الثاني، على أنه أحد المكاتب المستقلة التي تؤدي دور خط الدفاع الثالث، بالاقتران مع مكتب التقييم ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. ويُبرز التقرير استقلال مكتب الأخلاقيات وإنشاءه على أساس كونه وحدة أعمال مستقلة، وهو ما يعيد تأكيد استقلال المكتب. ويشير التقرير كذلك إلى أن مدير مكتب الأخلاقيات يقدم تقاريره مباشرة إلى المدير التنفيذي.

17 - ويتعاون مكتب الأخلاقيات مع مكاتب الأخلاقيات في الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى من خلال فريق الأمم المتحدة للأخلاقيات. والمكتب عضو نشط أيضا في شبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف التي تجمع بين مكاتب الأخلاقيات في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومنظمات أخرى متعددة الأطراف. وكان مدير مكتب الأخلاقيات يعمل بصفة الرئيس المناوب لفريق الأمم المتحدة للأخلاقيات في عام 2024، عملا بنشرة الأمين العام ST/SGB/2017/2/Rev.1.

باء - الهيكل

18 - أنشئ مكتب الأخلاقيات في عام 2020 ليكون وحدة وظيفية مستقلة منفصلة عن مكتب المدير التنفيذي، على أن يعزز استقلاله بإنشاء مظهر ميزانية منفصل خاص به. ويرأس المكتب مدير مكتب الأخلاقيات، ويدعمه ستة موظفين من الفئة الفنية. ويقع مقر مكتب الأخلاقيات في المقر الرئيسي في نيويورك وله موقع خارجي في اسطنبول، تركيا. وبلغت الميزانية الإجمالية لمكتب الأخلاقيات لعام 2024 ما قدره 1,6 مليون دولار.

رابعا - التقييم

ألف - الولاية والغرض ومتطلبات الإبلاغ والشراكات

19 - تضطلع وظيفة التقييم بالمسؤولية عن كفالة المساءلة التنظيمية والتعلم من خلال تقييمات مستقلة وذات مصداقية ومفيدة للأداء التنظيمي العام لبرامج اليونيسف، وسياساتها، ومبادراتها الأخرى. وهي تضطلع أيضا بعمليات تقييم أخرى، مثل تقييمات قابلية الخسوع للتقييم والتوليفات التقييمية. وفي الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022-2025، تنعكس الوظائف المتعلقة بالأدلة بما في ذلك وظيفة التقييم باعتبارها إحدى استراتيجيات التغيير التسع التي ينظر إليها باعتبارها بالغة الأهمية لمساعدة اليونيسف على المساهمة في التغيير على مستوى النتائج. وتتوزع أشكال المسؤولية عن وظيفة التقييم على نطاق المنظمة، مع كون الوظيفة نفسها مسؤولة عن ضمان أهمية عملها وحسن توقيته وجودته ومصداقيته وفائدته، وكون الإدارة مسؤولة عن استخدام التقييم، وتوفير الموارد الكافية التي يمكن التنبؤ بها للوظيفة، وتوفير بيئة تمكينية مؤاتية حتى تتمكن الوظيفة من الاضطلاع بعملها وفقا للقواعد والمعايير المعمول بها.

20 - وأقر المجلس التنفيذي لليونيسف في دورته العادية الثانية لعام 2023 سياسة التقييم المنقحة لليونيسف (E/ICEF/2023/27 و E/ICEF/2023/27/Corr.1) التي دخلت حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2024. وتحكم هذه السياسة وظيفة التقييم في المنظمة بتوفيرها إطارا شاملا لجميع أنشطة التقييم التي تقوم بها اليونيسف. وتهدف هذه السياسة إلى دعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال تلبية الحاجة إلى أدلة تقييم عالية الجودة تكون حسنة التوقيت وفي المتناول. وسيتم نشر إرشادات إضافية للتنفيذ بحلول منتصف عام 2025.

21 - وتتماشى سياسة التقييم مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والممارسات الدولية الجيدة. وهي تحدد قواعد ومعايير يمكن تطبيقها على نطاق اليونيسف بصرف النظر عن التباين الكبير في السياقات التشغيلية في هذه المنظمة التي تتسم باللامركزية. ومن هذه المبادئ الاستقلال، والمصداقية، والمنفعة، والحياد، والانخراط الاستشاري لأصحاب المصلحة، والأخلاقيات، والشفافية. ويستند التقييم إلى

أساليب شديدة الدقة للتأكد من النتائج المتوقعة وغير المتوقعة لعمل المنظمة - على مستوى النتائج والتأثير، حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً - بالإضافة إلى العمليات، والعوامل السياقية، والعلاقات السببية على مدى سلسلة النتائج، فيما يتعلق بمعايير التقييم مثل الأهمية، والتماسك، والفعالية، والكفاءة، والأثر، والاستدامة.

22 - ويؤدي المجلس التنفيذي دوراً هاماً في الإشراف على أداء وظيفة التقييم، وملاءمة بيئتها التمكينية داخل المنظمة، وتنفيذ سياسة التقييم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقر المجلس سياسة التقييم وينظر في تقرير سنوي عن وظيفة التقييم يقيم تنفيذ السياسة وحالة الوظيفة وفعاليتها. ويقدم المجلس التنفيذي دعماً حاسماً للتقييم، إلى جانب المدير التنفيذي، من أجل استقلالية الوظيفة ومصداقيتها. كما يوافق المجلس على الخطة الرباعية السنوات للتقييمات العالمية، وخطط التقييم المحددة التكاليف على المستوى القطري المرتبطة بوثائق البرامج القطرية لليونيسف، وصندوق التمويل الجماعي الخاص بالتقييم.

23 - ويعزز المدير التنفيذي ثقافة تقوم على التعلم، والنقد الذاتي، واتخاذ القرار بناءً على الأدلة، والتحسين المستمر والمساءلة، ويضمن كذلك تأمين الموارد البشرية والمالية اللازمة للتقييم. ويتلقى المدير التنفيذي المشورة من اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، وهي هيئة خارجية مستقلة تقدم المشورة بشأن المسائل المتعلقة بالرقابة على مراجعة الحسابات والتحقيقات والأخلاقيات وكذلك وظيفة التقييم. وتضم اللجنة خبيراً واحداً في مجال التقييم على الأقل، يعنى بمسائل الرقابة على وظيفة التقييم، بما في ذلك تنفيذ سياسة التقييم.

باء - الهيكل

24 - يقدم مدير شؤون التقييم تقاريره مباشرة إلى المدير التنفيذي ويقود مكتباً للتقييم يضم حوالي 31 موظفاً، معظمهم في مقر المنظمة في نيويورك وبعضهم في نيروبي. ويدعم المدير مستشاراً رئيسياً وستة رؤساء أقسام، يقود كل منهم فريقاً فرعياً من المقيمين والأخصائيين ذوي الصلة. ويتمتع المكتب باستقلالية داخل المنظمة من الناحية الوظيفية.

25 - ويوفر مدير شؤون التقييم أيضاً القيادة الاستراتيجية لوظيفة التقييم العالمي على جميع مستويات المنظمة الثلاثة (العالمي والإقليمي والقطري). ويعمل كبار مستشاري التقييم الإقليميون في مكاتب اليونيسف الإقليمية السبعة ويشرف عليهم، من خلال نموذج الإدارة بأسلوب المصفوفة، كل من المديرين الإقليميين المعنيين (يعمل كل منهم مشرفاً عاماً) ومدير شؤون التقييم (الذي يقدم المشورة بشأن المسائل التقنية، إضافة إلى المشرف، والتعليقات بشأن عمليات إدارة الأداء).

26 - ويوجد حالياً أخصائيون متفرغون للتقييم القطري في 18 من المكاتب القطرية لليونيسف في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى قيام العديد من الموظفين الآخرين بتقديم الدعم إلى وظيفة التقييم لبعض الوقت في إطار مجموعة مسؤولياتهم الأوسع. وهناك أخصائيو تقييم آخرون يعملون حالياً على تقييم أقطار متعددة (يبلغ عددهم حالياً 19 أخصائياً) ويقدم كل منهم الدعم إلى مكتبين قطريين أو أكثر على أساس تقاسم التكاليف. ويعمل هؤلاء الأخصائيون في مكاتب قطرية أو إقليمية بالقرب من العمليات التي يقدمون الدعم لها.

27 - وبلغت ميزانية مكتب التقييم في عام 2024 ما قدره 14,4 ملايين دولار، بما في ذلك الميزانية الأساسية البالغة 13,6 ملايين دولار والتمويل من الصناديق المواضيعية العالمية البالغ 0,8 مليون دولار. وتشمل الميزانية الأساسية البالغة 13,6 مليون دولار مبلغ 8,2 ملايين دولار المخصص من صندوق التمويل

الجماعي الخاص بالتقييم. ويرد بيان أكثر تفصيلاً للنفقات على مستوى وظيفة التقييم بأكملها في التقرير السنوي لعام 2024 عن وظيفة التقييم في اليونيسف المقدم في الدورة السنوية لعام 2025.

28 - وتحظى وظيفة التقييم بدعم من صندوق التمويل الجماعي الخاص بالتقييم الذي يمثل مساهمة جزئية في تحقيق 1 في المائة من إجمالي ميزانية النفقات البرنامجية للمنظمة. ويمثل هدف الـ 1 في المائة التزاماً منصوحاً عليه في سياسة التقييم المنقحة لليونيسف (E/ICEF/2023/27 و E/ICEF/2023/27/Corr.1) (الفقرات 78-83). وقد ورد ما يعزز توقع تحقيق اليونيسف لهذا الهدف في مقرري المجلس التنفيذي 5/2022 و 12/2023. وفي إطار مقرره بشأن تقرير استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لليونيسف للفترة 2022-2025 (المقرر 17/2024)، وافق المجلس التنفيذي على تمويل قدره 30,5 مليون دولار لفترة السنوات الأربع.